

ويروى عليه ان مقتضى الدليل الثاني عدم صحة فلا ينافي مقتضى  
الدليل الاول قاتل والملة كالزجيج لكتشفها بل وجهها ولو اسرقت عليه شيئا  
وجافته عنه أي باعدت ذلك الشيء عن وجهها فتح ولا تلبس بوجهه لانه  
المنهي في حقته رفع الصوت لاجلهم والرفق طاهر ولا تسع بين الملبين بل تشويحي صحتها  
ولا تزل ولا تتأخر بل تقصر وتلبس الخيط ولا تقرب الحجر الا خالبا ولو جازت عند الاحرام  
اغتسلت وهذا الغتسل لا للاحرام بل للضيق فيكون مفيدا للتطهير وانت بغير الطواف  
لانه في المسجد ولا يجوز التحايف وخرجه لان الطواف بجوزان يكون من وراء المسجد  
لانه ليس بطواف معهود قال في المدايع ولو طاف حول المسجد وبينه وبين البيت حيطان  
المسجد لم يجز لان حيطان المسجد حائزة فلم يطف بالبيت بل طاف بالمسجد بل لان لفه  
صحة ان يكون الرحمة لكون الطواف في المسجد حتى لو لم يكن حرم البيت مسجد لو كان الحرم  
وليس كذلك قال في الغاية لو لم يكن ثم مسجد حرم عليها الطواف ولهذا وجب عليها  
المجاورة بل انما صلوة الطواف بالبيت صلوة في غير طهارة الطهارة على الخوض  
كما يصح فيها الا ان اعتبارها فيها فرضا وفيه وجوب فلا يعوت الجواز بدونها ولذلك  
لمران حياضها يمنع الطواف وهو بعد ركبة أو ثوب بعرفة وطواف الزيادة يسقط  
طواف الصدر فلا يجب عليها حتى يتوكله ولا يجب عليها حتى يتأخر طواف الفرض عن  
أيما لم يسميه أي بسبب الخيف والناس كالخيف ذكره في غاية البيان فقد التقليد  
ان يعلق في عنق البنية ثلاثة من شراكه وعرفة مائة او ما اشبه ذلك من الطواف  
من شرح الطاوي بدنه نقل اوند راجز صراف حتى كدما المنفعة والمقران والدماء  
الواجبة بسبب الجنابة في السنة الماضية وتوجب معها بولح فقد احرمت فانه لا يكون  
بالقول يكون بالمثل ولو اشترها سيا في بيانه او جعلها أي القبول على وجهها اوله  
شاة لا وكذا لو بعث بدنه ثم تجده أي لم يسبق البنية بل يشها لا بصريحها حتى  
يلحقها فاذا لحقها يكون حرمها هذا ما اختلف في الاسلام من عدم اعتبار التسوق  
في كونها الا في بدنة المنفعة فان فيها يصير حرمها من حين فوج بنية الاحرام والبة

من الابل

من الابل والبقرة وعدا لنا في من الابل خاصة وقال ما كان من الابل من البقر  
والهدى منها ومن الغنم والابق تقريفا أي الذهاب بدلي عرفات وقيل الماراة العدا  
والنقلد ولم يجز فيه الا حياض النضجة واكل من هدي نعل وسعة وفران فقط وانما  
قال هذا اذا لا يجز الا اكل من بقية الهدايا ويستحب الا اكل ما ذكره ولذلك قال واكل  
ولم يزل ولم اكل وتعين يوم الخلد الخ من هدي نعل وسعة وفران فقط وانما  
الاحصار بالبحر ولثا في في النمل كما تعين اللحم للملح لا لتغيره لصدقه خلافا للثا في  
ونص في حقه وخطاه ولم يعطه ارجز امره ولا يركب الا ضروره ولا يجب لبنة  
ويتقطعه حتى ضربه بالفراخ أي بالماء البارد هذا اذا كان قريبا من وقت الذبح  
وان كان بعيدا يحلها وتصرفها بلسانها كيلا يضر ذلك بها وما عطيها وتعب بها حتى  
هي ما يكون مانعا ولا يصح في واجبة له له وهو له في نفعه لا شئ عليه ونحو  
بدنه النملان عطيت في الطريق أي قربت من الهلاك بدل قوله عز وصبغ بقلها  
الماراة به فلو اذ بدنه وضرب بدنه صفة سناهما اعلا بالناس بان هدي ليا على منة  
الفتور لا الفتى **باب القران والتمتع** القران افضل من التمتع وهو من الافراد  
وعلى روايتين يتباح عند الافراد افضل من التمتع وقال الشافعي الافراد افضل منه وهو  
من القران كله الفولاني عنده وهو قرانك ذكره في الجملة ذكره الشيب وقيل الحمد  
التمتع افضل لافراد كذا في الشيبين والقران في اللغة الجمع بين الشيبين مطلقا  
وفي غيره الجمع بين الحج والعمرة بان يحرم بهما او به بعد احرامها قبل اداء الاعمال من  
الحرمان ان يهمل افاهلان رفع الصوت بالتلبية الحج وعرفة وكونها معا وكذا من جئت  
ليس ينظر في حاله في الشيبين الشرايط الا هلال من الميتات وقع اتفاقا حتى لو احرمت بهما من  
دورة اهله او جرد ما خرج من بدنه قبل ان يصل الى الميتات جاز وصار قارنا وهو  
افضل وكذا الاحرام بهما داخل الميتات احرمت بهما ثم احرمت حتى قبل ان يطوف لهما  
ادبعا اشط اصر قارنا وكذا احرمت بالبحر احرمت بالعمرة قبل ان يطوف لهما قارنا  
وقد ساء التقدير احرمت الحج على احرمت العمرة لانها مقدمة فعلا فكذا احراما ولهذا تقدم